اختلاف شُرّاح كتاب سيبويه

في وقوع لفظ (اللّيل) جوابًا لـ(متى).

دراسة وصفيّة تحليليّة

إعداد

د/سامي بن محمد بن يحيى الفقيه الزهراني

أستاذ النّحو والصّرف والعَروض المساعد-بقسم اللغة العربية

كليّة العلوم والآداب بالمندق-جامعة الباحة

اختلاف شُرّاح كتاب سيبويه في وقوع لفظ (اللّيل) جوابًا لـ(متى). دراسة وصفيّة تحليليّة

سامي بن محمد بن يحيى الفقيه الزهراني
قسم اللغويات كليّة العلوم والآداب بالمندق-جامعة الباحة
البريد الإلكتروني : dr.sami.mfz@hotmail.com

الملخص :

يقوم هذا البحث على تحقيق الرأي الرّاجح في بيان مراد سيبويه من عبارته في قوله: (سير عليه الليل، تعني ليل ليلتك، وتجري على الأصل)؛ حيث تضمن ظاهرها جواز وقوع لفظ (الليل) جوابًا لـ(متى)، وهو على خلاف ما تدل عليه نصوص سيبويه الأخرى المانعة لذلك، ممّا أدّى إلى وقوع الخلاف فيها بين شُرّاح الكتاب وبعض النحويين في تفسيرها؛ مما اقتضى دراسة تلك العبارة وتحليلها؛ وذلك من خلال تقصّي آراء العلماء فيها، بدءًا بسيبويه، ثم بمن تناولها من شراح كتابه؛ ومَن اتّبعهم من النحويين؛ حتى خلص البحث بعد الدراسة والمناقشة إلى تحقيق الرأي الراجح في بيان مراد سيبويه من عبارته، الجاري على سَنن نصوصه وأدلته.

الكلمات المفتاحية : اختلاف – شرائح – سيبويه – الليل – متى

Difference of Sibawayh's Book Reviewers in Positioning the word of 'Night' (*Allail*) A Response to 'When' (*Mata*) Descriptive and Analytical Study

Sami bin Mohammed Yahya Al Faqih Al Zahrani
Department of Linguistics, Faculty of Science and Arts in Al-Mandaq, Al-Baha University
Email : dr.sami.mfz@hotmail.com

Abstract:

This research is based on reviewing the correct view in indicating the purpose of Sibawayh in his statement "The darkness caught up with him, namely it darkens your night. It is measured according to the original). As it appears to include the permissibility of positioning the word "night" a response to "when", which is contrary to what is indicated by other Sibawayh's texts prohibiting such things. That led to a disagreement on it between the book reviewers/explainers and the grammarians in their interpretation. Therefore, it becomes a necessity to study and analyze that statement through investigating the scholars' opinions about it, beginning with Sibawayh, then those who dealt with it from the reviewers/explainers of his book and who followed them of the grammarians. So that the research, after study and discussion, concluded to the most correct opinion in indicating the purpose of Sibawayh's statement, having discussed and analyzed according to his texts nature and evidences.

Key words: Difference - Segments - Sebaway - Night - When

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

أما بعد: فإنّ كتاب سيبويه يُعدّ مأرز علوم العربية، ومغرز فنونها الأدبيّة، إليه تهفو أنديةُ النّحويين، وبه تسمو أبنيةُ الصّرفيين، مَن انتقى منه حازَ الدُّرَرَ والجواهر، ومَن ارتقى به جازَ الأنجُمَ الزّواهر، وحسبُك بكتاب سُمّي قرآن النحو بين الورى، ولا غروَ، فكل الصّيد في جوف الفَرا..

ولمّا كان الكتاب موئلًا لأهل العربية، ومنهلًا لمجالسهم العلمية؛ فقد نثروه بالشّروح والتعليقات، وسبروه بالبحوث والدراسات؛ حتى أتوا على مُجمل قضاياه النّحوية، وتناولوا جُلّ مسائله الصّرفية، إلا أنّه –وهو البحر– لم تزل به مواضع بحاجة إلى دراسة وتعقيب، وبحث وتنقيب، ومن تلك المواضع عبارة مشكلة أوردها سيبويه في كتابه في (باب وُقوع الأسماء ظُروفًا، وتصحيح اللفظ على المعنى)؛ يوحي ظاهرها بوقوع لفظ (اللّيل) فيها –ظرفًا أواسمًا– جوابًا لـ(متى)، فقال رحمه الله: (وتقول: سِيرَ عليه الليلُ، تعني ليلَ ليلتك، وتَجري على الأصل)؛ فأشكل على شُرّاح الكتاب تفسيرُها؛ وأعضل ببعض النحاة أمرُها؛ لِما في ظاهرها من التنصيص على جواز وقوع اللّيل جوابًا لـ(متى) عند التخصيص؛ و لفظ (اللّيل) لا يكون أبدًا للتّعيين، ولايقع إلا جوابًا لـ(كم) عند جميع النّحويين؛ مما جعل أبو الحسن الرُّمّاني يقول في موضعها: (فتدبّره؛ فإنه موضع مشكل)[1] ويقول الباقولي فيها: (وهذا من أشكل مواضع كتاب سيبويه) [2] ، ولمّا كان الهدف من هذا البحث هو تحقيق الرأي الراجح بين شُرّاح الكتاب في تفسير عبارة سيبويه الآنفة الذكر، ولِمَا يتطلّبه ذلك من الوقوف على نصوص سيبويه الأخرى المتعلقة بها، وتتبع آراء الشُرّاح المتناولين لها، والنظر في أقوال من وافقهم

(١) شرح الكتاب للرّمّاني ١/٤٩٥.
(٢) شرح اللّمع ١/٤٦٦.

من النحاة عليها؛ فقد قام الباحث –مجتهدًا – بحصر تلك المواضع من النصوص والآراء والأقوال من مظانها، لدراستها ومناقشتها؛ من أجل تحقيق الرأي الراجح فيها الموافق لمراد سيبويه.

راجيًا من الله العون والسداد، والتوفيق والرّشاد.. إنه ولي ذلك والقادر عليه.

موضوع البحث:

اختلاف شُرّاح كتاب سيبويه في وقوع لفظ (اللّيل) جوابًا لـ(متى).

مشكلة البحث:

اختلاف شراح الكتاب في تفسير عبارة سيبويه في قوله: (وتقول: سير عليه الليل، تعني ليل ليلتك، وتجري على الأصل). حيث يوحي ظاهرها بجواز وقوع لفظ (الليل) جوابًا لـ(متى)، وهو ممتنع لديه.

أسئلة البحث:

- ما الوجه الظاهر في تفسير تلك العبارة ؟
- ما أسباب اختلاف شراح الكتاب في تفسيرها؟
- ما القرائن التي استند عليها بعض شراح الكتاب في تفسيره؟
- ما الرأي الراجح المتوافق مع مراد سيبويه في تفسير تلك العبارة؟

أهمية البحث، وأسباب اختياره:

- عدم تناول هذا الموضوع فيما اطّلعتُ عليه من بحوث، ودراسات.
- ارتباط هذا البحث بكتاب سيبويه.
- اختلاف شُرّاح كتاب سيبويه في مراد ه من عبارته.
- الوقوف على مراد سيبويه المتوافق مع نصوصه الأخرى.
- علاقة هذه المسألة بالتوجيه الإعرابي تطبيقًا وتحليلًا.
- إثراء المكتبة العربية بدراسة نحوية متخصصة في كتاب سيبويه.

أهداف البحث:

- ذكر الوجه الظاهر في تفسير عبارة سيبويه.
- بيان أسباب اختلاف شراح الكتاب فيها.

– ذكر القرائن التي استند عليها بعض الشراح في تفسيرهم.
– تحقيق الرأي الراجح لمراد سيبويه من خلال النظر في نصوصه الأخرى.

منهج البحث:

المنهج المسلوك هو المنهج الوصفي التحليلي.

حدود البحث:

حدود زمنية: تُعنى بتتبع مَنْ تناول تلك العبارة بالتفسير من شراح الكتاب، والنحويين.

حدود موضوعية: وتتمثل ابتداء بكتاب سيبويه، ثم في كتب شروحه المتوفّرة، كشرح أبي سعيد السيرافي، وشرح أبي علي الفارسي، وشرح أبي الحسن الرماني، وشرح أبي نصر القرطبي، وشرح ابن خروف الإشبيلي، وشرح الأعلم الشنتمري، وشرح الصفار البطليوسي، وبعض كتب النحو الأخرى كالأصول لابن السراج، والحجة والحلبيات لأبي علي الفارسي، والخصائص لابن جني، وشرح الرضي على الكافية، وشرح التسهيل لابن مالك، والتذييل والتكميل لأبي حيان، والمساعد لابن عقيل، والتمهيد لناظر الجيش، والهمع للسيوطي، وغيرها من كتب الإعراب ومعاني القرآن، والتفسير.

الدراسات السابقة:

لا غرو أن يحظى كتاب سيبويه –وهو قرآن العربية–بالعديد من البحوث والدراسات في شتى الموضوعات والمجالات، ولكنني على كثرتها وتنوعها لم أقف على بحث متخصص تناول اختلاف شراح الكتاب في تفسير عبارة سيبويه في قوله: (وتقول: سِيرَ عليه الليل، تعني ليل ليلتك، وتجري على الأصل)؛ لإزالة الإشكال عنها، وتحديد الرأي الراجح فيها، على أنني لا أنكر وجود بعض الدراسات التي تناولت اختلاف النحويين عمومًا–شُرّاحًا وغير شُرّاح–في فهم مراد سيبويه، ولكنها على ما اشتملت عليه من موضوعات فقد خلت من تلك العبارة التي وقع الإشكال فيها، ومن تلك الدراسات هي:

١- (اختلاف الشُّرّاح في تفسير كلام سيبويه، وأثره في الـــدرس النحـــوي والتطبيقي). للدكتور: عبد العزيز بن إبراهيم الدباسي.

٢-(من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب). للدكتور: محمد حسين عبـــد العزيز المحرصاوي.

٣-(دراسة نحوية في علاقة المسائل الخلافية بكتاب سيبويه). للدكتور: عبد الكريم جواد الزبيدي

٤-(ما فُهم على غير وجهه من كتاب سيبويه). للدكتور: صـــبحي عبـــد الحميد محمد عبد الكريم.

٥-(شرح المسائل المشكلة في كتاب سيبويه). للدكتور: محمد كاظم البكّاء.

التمهيد

الاتّساع في العربية برهانُ مرونتِها، وأمارةُ تصرُّفِها، وسعةُ أفقِها، وهو يشمل جميع مستوياتها اللغوية من نحو، وصرف، وصوت، ودلالة، فهو ضرب من ضروب المجاز، ودليل على شجاعة العربية. (١)

فعلى المستوى النحوي –وهو المعنيّ به في هذا البحث–يكون الاتساع فيه بأحد أمرين، إمّا بحذف شيء من الجملة، أو بتناوب بين مواقعها الإعرابية من دون أن يؤثر ذلك شيئًا على المعنى الأصلي للتركيب.

ويتجلّى ذلك الاتّساع –إنابةً أو حذفًا–في أربعة أقسام، الأول: في الظروف، والثاني: في المصادر، والثالث: في الإضافة، والرابع: في الجار والمجرور، والذي يندرج من تلك الأقسام –في هذا البحث– هو الاتساع في الظروف، وتحديدًا في الأسماء الواقعة في جوابها، مثل: (كم) و(متى) الاستفهاميتين عند تصرُّفِ ظروف الزمان بها، واعتقاب العوامل عليها؛ حيث تناول سيبويه في كتابه الحديث عنهما، والأحكام المتعلقة بهما، ولوقوع بعض التشابه بينهما حالَ التّوسُّعِ فيهما؛ فقد أخذ سيبويه يُفرّق بين ما يختصّ به (كم) من جواب، وما يختصّ به (متى) كذلك، وما يكون مشتركًا بينهما كذلك.

فكان مما ذكره –صراحة–أنّ لفظ (الليل وأخواته) لا يكون إلا في جواب (كم)، ولا يكون جاريًا على (متى) في جوابها أبدًا، حتى إذا قرّر ذلك في عدة مواضع من كتابه، عاد فذكر عبارة يوحي ظاهرها بأنّ لفظ (الليل) يمكن أن يقع جوابًا لـ(متى)؛ فأشكل على شراح كتابه مرادُه منها، فأدلى كلٌّ بدلوه في تفسيرها.. فهذا البحث محاولة لبيان مراد سيبويه من عبارته، وتحقيق الرأي الراجح فيها بين شراح كتابه.

(١) يُنظر: الخصائص ٣٦٢/٢، ٤٤٩.

إجراءات البحث:

لمّا كان المنهج المسلوك في هذا البحث قائمًا على الوصف والتحليل، فقد كان طبعيًّا أن يمرّ بعدد من المراحل لرسم صورة نهائية له، وهي كالتالي:

١-جمع المصادر والمراجع المتعلقة بهذا البحث.

٢-محاولة استقصاء آراء شُرّاح الكتاب ومن تابعهم من النحويين حول عبارة سيبويه من الكتب المعنيّة بالدراسة.

٣-وضع الخطة البحثيّة بحسب التصوّر الهيكلي للبحث.

٤-عزو الآيات لمواضعها من المصحف بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٥-تخريج الأحاديث-إن وُجِدت-في مصادرها الأصلية.

٦-توثيق الآراء والنُّقول مِنْ مصادرها الأصلية ما أمكن، ودراستها دراسة تحليلية، ومناقشتها مناقشة علمية.

٧-ترك التعريف بالأعلام المشهورين.

٨-محاولة الوصول إلى تحقيق الرأي الراجح بين شُرّاح الكتاب في تفسير تلك العبارة، وبيان مراد سيبويه منها.

٩-ختم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من: مقدمة، وتمهيد، ودراسة، ثم خاتمة ونتائج.

المقدمة: تتضمن موضوع البحث، وبيان مشكلته، وأسئلته، وأهميته وأسباب اختياره، وأهدافه، ومنهجه، وحدوده، والدراسات السابقة، وإجراءاته.

التمهيد: اشتمل على توطئة موجزة عن الاتساع، وعلاقة البحث به.

الدراسة: تضمنت عرض نصوص سيبويه ابتداء، ثم مواقف شراح الكتاب منها، وبيان آرائهم فيها، وذكر آراء من وافقهم من النحويين، ثم دراستها، ومناقشتها، ثم الترجيح فيما بينها.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

الدراسة

مِنْ سَنَن العرب في كلامها التّوسّعُ في المعاني، والتفنُّن في الطّرائق والمباني، للطائفَ يقصدونها، ومعانٍ يتوخّونها؛ حتى صار أكثر من أن يحاط به ؛ أو تُحصى كلُّ أبوابه، ولمّا كان كذلك فقد اقتصر الباحث- مجتهدًا-على دراسة اتّساعهم -على المستوى النحوي- وتحديدًا في الأسماء الواقعة ظروفًا للزمان، نحو (كم) و(متى)؛ وذلك بحسب جواب كل منهما، فإذا كان جوابهما ملازمًا للنصب، فقد استُعملا على بابهما من الظرفية، وإن كان غير ملازم له -بأن كان متصرّفًا تعتقب عليه العوامل رفعًا ونصبًا وجرًّا-فقد خرج استعمالهما حينئذٍ عن الظرفية إلى الاسمية اتّساعًا وإيجازًا.

بيان ذلك -مما جاء فيه جواب (كم) مستعمَلاً عندهم على بابه من الظرفية- أن يقول السائل مثلًا: كم صِيد عليه الغزالُ؟ فيقال له: صِيد عليه الغزالُ يومين، بنصب (اليومين) على الظرفية.

وبيان استعمال جواب (متى) على بابه من الظرفية أيضًا أن يقول السائل: متى يُسار عليه؟ فيقال له: اليومَ أو غدًا، بنصبهما. فهذا وجه استعمال (كم)، و(متى) ظرفين.

وبيان ما جاء فيه جواب (كم) غير مستعمل على بابه من الظرفية، وإنما على الاتساع والإيجاز أن يقول السائل مثلًا: كم سير عليه؟ فيقال له: سير عليهِ يومُ الجمعة، ويومان، برفعهما.

وبيان استعماله في جواب (متى) أن يقول السائل مثلًا: متى يُسار عليه؟ فيقال له: اليومُ، أو يومُ الجمعة[1] ، برفعهما أيضًا. فهذا وجه استعمال

(١) (يوم الجمعة) لفظُه مُشترَكٌ بين جواب (كم) ، وبين جواب (متى) ، ولكن يختلف تقدير المعنى فيه كميّةً وتوقيتًا. قال أبو سعيد السيرافي: (فإن قال قائل: فكيف اختلفا وهما لمعنى واحد؟ قيل له: قد يجوز-وإن كانا لمعنى واحد-أن يكون أحدهما يُدلُّ عليه من طريق الكميّة، والآخر من طريق التوقيت، ألا ترى أنّا إذا قلنا: (سير عليه يومُ الجمعة) يجوز أن يكون السير في بعضه، وإذا قلنا: (سيرَ عليه ساعاتُ يوم الجمعة) ، لم يجز أن يكون السير في ساعة منها، وساعات يوم الجمعة في معنى يوم الجمعة) . ينظر: شرحه للكتاب ١١٢/٢.

(كم)، و (متى) غير ظرفين اتساعًا وإيجازًا.

نصّ على ذلك سيبويه في بابين من كتابه، الأول منهما في (باب استعمال الفعل في اللَّفظ لا في المعنى لاتّساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار)؛ حيث قال: (فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صِيدَ عليه؟ وكم غيرُ ظرف لِمَا ذكرت لك من الاتّساع والإيجاز، فتقول: صِيدَ عليه يومانِ. وإنَّما المعنى صِيدَ عليه الوحشُ في يومينِ، ولكنّه اتَّسع واختَصر. ولذلك أيضاً وضع السائلُ كم غيرَ ظرفٍ. ومن ذلك أن تقول: كم وُلِدَ له؟ فيقول: ستّون عاما. فالمعنى ولد له الأولاد ولد له الوَلَدُ سِتّينَ عاماً، ولكنَّه اتَّسع وأَوْجَزَ. ومن ذلك أن تقول: كَمْ سِيرَ عليه؛ وكم غَيرُ ظرفٍ، فيقول: يومُ الجُمُعةِ ويومان. فكم هاهنا بمنزلة قوله: ما صِيدَ عليه، وما وُلِدَ له من الدَّهر والأَيَّامِ؟ فليس كم ظرفاً كما أنّ (ما) ليس بظرف). (١)

والثاني منهما في: (باب وُقوع الأسماء ظُروفا، وتصحيح اللفظ على المعنى)، حيث قال: (فمن ذلك قولك: متى يُسارُ عليه؟ وهو يجعله ظرفاً. فيقولُ: اليومَ أو غداً، أو بعد غدٍ أو يومَ الجمعة. وتقول: متى سِيرَ عليه؟ فيقول: أَمْسِ أو أوّلَ من أمسِ، فيكونُ ظرفاً، على أنه كان السير في ساعة دونَ سائر ساعات اليوم، أو حينٍ دون سائر أحيانِ اليوم. ويكونُ أيضاً على أنه يكون السَّيرُ في اليوم كلّه، لأنَّك قد تقول: سِيرَ عليه في اليوم، ويُسارُ عليه في يوم الجمعة، والسَّيرُ كان فيه كلّه.

وقد تقول: سِيرَ عليه اليومُ، فترفعُ وأنت تعني في بعضِه، كما تقول في سعة الكلام: الليلةُ الهلالُ، وإنَّما الهلالُ في بعض الليلة، وإنَّما أراد: الليلةُ ليلةُ الهلالِ، ولكنه اتَّسع وأوجز. وكذلك أيضًا هذا كلُّه، كأنّه قال: سِيرَ عليه سَيْرُ اليوم. والرفعُ في جميع هذا عربي كثير في جميع لغات العرب، على ما ذكرتُ لك من سعة الكلام والإيجاز، يكونُ على (كم) غيرَ ظرف وعلى

(١) الكتاب ١/٢١١.

(متى) غيرَ ظرف. كأنّه قال: أيُّ الأَحيان سيرَ عليه، أو يُسارُ عليه). (١)

ثُمّ أخذ سيبويه يُفرّق بين جوابيهما -تنصيصًا وتمثيلًا- بأنّ جواب (كم) لا يكون إلا معدودًا، وأن الأصل فيه أن يكون نكرة، ويأتي معرفة مؤولة بها، وأنّ عمله لا يكون إلا في جميعه حقيقةً واتّساعًا، وأنّه يقع ظرف زمان ومكان في الاختصار وسعة الكلام، وأمّا جواب (متى) فلا يكون إلا مُوَقتًا مُخصوصًا، مقصودًا به التعيين، وأنه لايقع إلا معرفة أو ما قارب المعرفة، وأنّ عمله -حالَ ظرفيته-يجوز أن يكون في بعضه، وأن يكون في جميعه، وأمّا عمله -حالَ اتّساعهِ-فلا يكون إلا في بعضه، وأنّه لا يقع إلا ظرف زمان فقط، وأمّا المكان؛ فيقوم (أين) مقامه.

وقد سبق نصُّه في ذلك. (٢)

ثم تحدّث عن ضابط جواب (كم)، فقال: (وإنَّما جاء هذا -يعني قوله: سير عليه يومان، وسير عليه اللّيلَ والنّهارَ-على جواب (كم)، لأنَّه جَعَله على عدّة الأيَّام واللَّيالي، فجرى على جواب ما هو للعدد، كأنه قال: سِير عليه عِدّةُ الأيّام، أو عِدّةُ الليالي). (٣)

---

(١) الكتاب ١/٢١٦-٢١٧.

(٢) يُنظر: ص (٤-٥) من هذا البحث.

يظهر الفرق المعنوي بين جوابي (كم ومتى) في التوجيه الإعرابي، وأسوق لذلك مثالين، الأول: قوله تعالى في سورة البقرة، آية (٥١) : ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ ، حيث قال فيها أبوعلي الفارسي: (فليس يخلو تعلُّق الأربعين بالوعد من أن يكون على أنه ظرف، أو مفعول ثان، فلا يجوز أن يكون ظرفًا، لأن الوعد ليس فيها كلِّها، فيكونَ جواب كم، ولا في بعضها؛ فيكونَ جوابًا لمتى، وإنما الموعد تقضي الأربعين، فإذا لم يكن ظرفًا، كان انتصابه بوقوعه موقع المفعول الثاني. والتقدير: وعدنا موسى انقضاء أربعين ليلة، أو: تتمة أربعين ليلة فحذفت المضاف) . الحجة ٢/٦٤-٦٥، ويُنظر: معاني القرآن للأخفش١/٩٧، وإعراب القرآن لابن النّحاس١/٥٣، والبحر المحيط١/٣٢٢.

والثاني: قوله ﷺ: (لو يعلم المارُّ بين يدي المصلي ماذا عليه من الإثم لكان أن يقف أربعين خيرًا له من أن يمر بين يديه) ؛ قال ابن فرحون: (ولا يجوز أن يكُون ظرفًا، لأنّه ليس المراد أن يقف في أربعين يومًا، ولا في أربعين سنة، وإنّما المراد جميعها. وهذا كقوله تعالى: ﴿ووَاعَدْنَا مُوسى ثلاثينَ ليلةً﴾ ، فهي بجملتها الموعود) . العّدة في إعراب العمدة ١/٦١٢

(٣) الكتاب ١/٢١٧-٢١٨.

وتحدّث بعد ذلك عن ضابط جواب (متى)، فقال: (وأمّا (متى) فإنّما تريد بها أن يوُقِّتَ لك وقتًا، ولا تريد بها عددًا؛ فإنما الجوابُ فيه: اليومَ، أو يومَ كذا، أو شهرَ كذا، أو سنَة كذا، أو الآنَ، أو حينَئذٍ، وأشباهُ هذا). (١)

وحتّى لا يُظَنّ التّبايُن المُطلق بين جواب (كم)، وبين جواب (متى)، فقد شرَعَ سيبويه يُقرّر أنّ ما يجري على(متى) من جواب -إلا أسماءَ الشهور المضاف إليه شهر، كشهر رمضان أو شهر ذي الحجة- فإنّه يكون جاريًا على(كم)، وأنّ ما يجري على(كم) من جواب -إلا الليلَ وأخواته- فإنّه يكون جاريًا على(متى) شريطة أن يكون جواب (كم) مُوَقّتًا معدودًا كالصّيف والشّتاء، أو يكون من أسماء الشهور غير المضاف إليها شهر، كالمحرّم وصفر؛ وأنّ يكون العمل فيه مما يتطاول؛ مُعَلّلًا كلّ ذلك بأن (كم) هو الأصل-وعبّر عنه بالأوليّة- لإبهامه وتنكيره، وأنّ (متى) تبَعٌ له-وعبّر عنه بالآخِريّة- لتوقيته وتعريفه؛ ومعلومٌ أنّ النكرة أسبق من المعرفة،

فقال سيبويه: (ومما أُجرِي مجرى الأبد والدَّهر واللَّيل والنّهار: المُحرَّمُ وصَفَرٌ وجُمادَى، وسائرُ أسماء الشُّهور إلى ذي الحجة؛ لأنهم جعلوهنّ جملة واحدة لعِدّة أيّام، كأنّهم قالوا: سيرَ عليه الثلاثون يومًا. ولو قلت: شهرُ رمضانَ، أو شهرُ ذي الحجة لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحةِ والليلةِ، وجميعُ ما ذكرت لك ممّا يكون على (متى)، يكون مُجرًى على (كم) ظرفًا وغيرَ ظرف. وبعضُ ما يكون في (كم) لا يكون في (متى)، نحوُ: اللَّيلَ والنَّهارَ والدَّهرَ؛ لأنَّ (كم) هو الأوّلُ؛ فجُعِلَ الآخِرُ تبَعًا له. ولا يكون الدَّهرُ واللَّيلُ والنّهارُ إلا على العِدّة، جوابًا لكم) (٢) .

وقال أيضًا: (وتقول: ذهبتُ الشتاءَ ويُضرَبُ الشتاءَ. وسمعنا العرب الفصحاء يقولون: انطلقتُ الصَّيفَ، أجرَوْه على جواب (متى)؛ لأنَّه أراد أن يقول: في ذلك الوقت، ولم يُرِد العددَ وجوابَ (كم). وقال ابن الرِّقاع:

(١) السابق.
(٢) السابق.

فقُصِرْنَ الشتّاءَ بعدُ عليه .. وهو للذَّوْدِ أَنْ يُقَسَّمْنَ جارُ

فهذا يكون على (متى) ويكون على (كم)، ظرفينِ وغيرَ ظرفينِ) [1].

هذا مجمل ما نصّ عليه سيبويه في ذينك البابين.

لقد طفق شُرّاح الكتاب –ما بين مطنب وموجز–يشرحون ما نصّ عليه سيبويه آنفًا في تفريقه بين جواب (كم)، وبين جواب (متى)، فقال أبو سعيد السيرافي:

(اعلم أنّ (كم) استفهام عن كل مقدار من عدد وغيره في الأنواع كلها، زمانًا كان أو مكانًا أو غيرهما، وليس يختص بنوع دون نوع. و(متى) استفهام عن الزمان فقط، فإذا أوقعت (كم) استفهامًا عن الزمان، كان القصدُ فيها المسألةَ عن مقداره أو عدده، و(متى) استفهام عن الزمان فقط من غير اقتضاء مقدار أو عدد، فإذا أجبت عن (متى) فحكم الجواب أن يكون واقعًا على زمان بعينه، غير متضمن لعدد، كقول القائل: متى سير بزيد، فيقال: يومَ الجمعة؛ لأن مسألته وقعت لتعرف الزمان بعينه، لا لتعرف كميّته...وأما (كم) فقد يكون جوابها معرفة ونكرة، وأيتهما كانت جوابًا لها، فالفعل واقع فيها كلّها، كقولك: كم سير عليه؟ فيقول: يومُ الجمعة، فالسير واقع في يوم الجمعة كلّه). [2]

وقال أبو الحسن الرُّمّاني: (الذي يجوز في الظرف إذا حقّق اللفظ فيه على المعنى إجراؤه على النصب، فإن كان من جواب (كم) فالعمل في جميعه، وإن كان من جواب (متى) احتمل أن يكون العمل في بعضه، واحتمل أن يكون في جميعه؛ لأنّ (كم) عدد يقتضي تحديد مقدار الوقت الذي

(١) السابق ٢١٩/١. والشاهد منسوب إلى أبي دؤاد الإيادي أيضًا، وهو الأعرف، قاله السيرافي، يُنظر: شرح الكتاب ١١٤/٢. والانتصار لابن ولاّد ص:(٨٩) . قال ابن أبي سعيد السيرافي: (يقول: الذّوْدُ التي جعلناها واقفة لما يحتاج إليه من اللبن، هو جار لها من أن يغار عليها؛ لأن صاحبه يركبه إذا أغير على الحي) . يُنظر: شرح أبيات سيبويه ٠٠/١ ، و تحصيل عين الذهب ص: (١٦٨) ، واللباب لابن بنين ٧٤٨/٢–٧٥٠.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١١٠/٢–١١١

وقع العمل فيه، و(متى) سؤال عن تعريف الوقت الذي وقع العمل في جميعه، لايقتضي تحديد مقداره). (١)

وقال الصفّار: (فهذه الظروف الزمانية تنقسم ثلاثة أقسام: مبهم، ومعدود، ومختص. فالمعدود: ما وقع جوابا لـ(كم)، نحو: سرت عشرين يومًا.والمختص: ما وقع جوابا لـ(متى) نحو: سرتُ شهر المحرّم؛ لأنه وقت معلوم.والمبهم: ما لا يصح أن يكون جوابًا لأحد منهما، نحو: سرت حينًا وزمانًا ودهرًا... ولتعلم أن ما كان جوابا لـ(كم) كان العمل فيه كله، فتقول في جواب كم سرت: ثلاثين يوما، فيكون العمل في جميعها، وإن كان العمل في البعض لم يجز؛ لأنه يكون كذبًا. وما كان في جواب (متى) كان العمل في بعضه، وجاز أن يكون العمل فيه كله). (٢)

ثم قال: (واعلم أن ما كان جوابا لـ(كم) فإنه قد يصلح أن يكون جوابا لـ(متى)، نحو: المحرم؛ لأنه وقت مخصوص، وما كان جوابا لـ(متى) فإنه قد يصلح أن يكون جوابا لـ(كم)، وذلك: سرت اليومين اللذين تعرف، إلا أن ما كان جوابا لـ(كم) كان العمل فيه كله، سواء كان جوابا لـ(متى) أو لم يكن؛ لأنه عدد، فمحال أن يكون العمل في بعضه؛ لأنه يكون الكلام كذبًا، وما كان جوابا لـ(متى)، ولا يصح أن يكون جوابا لـ(كم)، فإن العمل فيه كله، وأمكن أن يكون في بعضه). (٣)

ويتضّح ممّا سبق أنّ شُرّاح الكتاب متوافقون في تفاسيرهم-إطنابًا وإيجازًا-على ما نصّ عليه سيبويه في تفريقه بين جواب (كم) وبين جواب (متى) من حيث استعمالهما ظرفان، وغير ظرفين، وكذلك في التفريق بينهما عددًا وتوقيتًا.

(١) شرح الكتاب للرماني ٤٩٤/١

(٢) شرح الكتاب للصفّار ٢٤٢/١.

(٣) السابق ٢٤٣/١.

أما سائر النحويين من غير الشُّرّاح فلم أقف عندهم على شيء -يُؤثر فيُذكر- غيرَ ما قاله سيبويه في مقالته، وما بسطه الشُّرّاح من عبارته، إلا ما تفرّد به ابن السّراج بأنّ جواب (كم) لا يكون إلا نكرة، وأنه لا يكون معرفة أبدًا؛ مُعلّلًا ذلك بقوله: (من أجل أنها سؤال عن عدد تقع على كل معدود، والأزمنة مما يُعدّ. فهي يُسأل بها عن عدد الأزمنة، فيقول القائل: كم سرت؟ فتقول: ساعة أو يومًا أو يومين. ولا يسأل بـ(كم) إلا عن نكرة و(متى) لا يسأل بها إلا عن معرفة أو ما قارب المعرفة. يقول القائل: كم سرت؟ فتقول: شهرين أو شهرًا أو يومًا، ولا يجوز أن تقول: الشهر الذي تعلم، ولا اليوم الذي تعلم؛ لأنّ هذا من جواب (متى)). (١)

لكنّ نصَّ سيبويه في الكتاب يخالفه؛ إذ ورد فيه جواب (كم) معرفة كما سبق ذكره في البابين الأول والثاني(٢)

على أنّ أبا حيّان التمس لابن السرّاج وجهًا حمل كلامه عليه، فقال: (وزعم ابن السراج أن جواب كم نكرة. ويحمل على أنه أراد الأصل، فتكون المعرفة فيه فضلاً وزائدًا على الحاجة، والزيادة لا تفسد، كما يأتي في جواب «أزيد عندك أم عمرو» بالاسم، وإن كان الأصل: نعم، أو: لا) (٣). وهذا الذي ذهب إليه أبوحيّان قد سبقه إليه ابن جنّي، حيث قال: (ومنه قول أبي دواد:

فَقُصِرْنَ الشتاءَ بعدُ عليهِ .. وهو للذَّوْدِ أن يُقَسّمْنَ جارُ

فهذا جواب (كم)؛ كأنه قال: كم قُصِرْنَ عليه؟ و(كم) ظرف، ومنصوبة الموضع، فكان قياسه أن يقول: ستة أشهر؛ لأن (كم) سؤال عن قدر من العدد محصور، فنكرة هذا كافية من معرفته، ألا ترى أن قولك: عشرون والعشرون وعشروك ونحو ذلك فائدته في العدد واحدة، لكن المعدود معرفة

(١) الأصول ١/١٩١.
(٢) ينظر ص: (١٤-١٥) من هذا البحث. ويُنظر: الإيضاح العضدي ص: (٣٥) .
(٣) التذييل والتكميل ٧/٢٩٠. ويُنظر: ارتشاف الضرب ٣/١٣٩٧.

مرة، ونكرة أخرى. فاستعمل الشّتاء وهو معرفة في جواب (كم). وهذا تطوّع بما لا يلزم. وليس عيبًا، بل هو زائد على المراد. وإنما العيب أن يقصر في الجواب عن مقتضى السؤال، فأمَّا إذا زاد عليه فالفضل معه واليد له). (١)

إلّا أنّ شُرّاح الكتاب اختلفوا في تفسير عبارةٍ لسيبويه يحتمل ظاهرها أنّ لفظ (الليل) –وهو الذي لا يكون إلا على جواب (كم) مطلقًا، ويقع العمل فيه كلِّه– إذا أُرِيد به ليل الليلة–تعيينًا وتوقيتًا –فإنه يكونُ جوابًا لـ(متى)، ويقع العمل في بعضه حقيقة لا اتساعًا.

وتلك العبارة هي قول سيبويه: (وتقول: سِيرَ عليه اللّيلُ، تعني ليلَ ليلتك، وتَجري على الأصل). (٢)

حيث انقسم الشُّرّاح جرّاءها ثلاثة أقسام:

قسم: لم يُعلّق عليها البتّة، ويمثّل ذلك القسم أبو علي الفارسي في التعليقة، وأبو نصر القرطبي في العُيون، والأعلم الشنتمري في النّكت.

وقسم: تحدث عنها بإجمال، ويمثل ذلك القسم أبو سعيد السيرافي، ومن غير الشُّرّاح أبو بكر ابن السّراج، وأبو علي الفارسي في غير التعليقة.

وقسم: فصّل فيها القول، ويمثّل ذلك القسم أبو الحسَن الرُّمّاني، والصّفّار البطليوسي، ومن غير الشُّرّاح الرضي، وابن مالك ومَن تبعه كأبي حيان، والمرادي، والدماميني، والسيوطي.

وبما أنّ أحدًا من أصحاب القسم الأول لم يتناول تلك العبارة بالتعليق؛ فقد كان من الطّبعيِّ الانتقالُ إلى القسم الثاني الذي يمثّله أبو سعيد السيرافي؛ حيث علّق على عبارة سيبويه قائلًا: (يعني أنك إذا قلت: (سِيرَ عليه اللّيلُ) جاز أن تعني ليلة واحدة، وهي الليلة التي يليها يومك؛ فيجوز فيه الرفع والنصب أيضًا، كما جاز فيه حين كان في معنى الدهر، وتقول: (سِيرَ عليه

(١) الخصائص ٢/٢٦٧–٢٦٨.

(٢) الكتاب ١/٢١٨.

الدّهرُ) وأنت تريد بعضه على جهة التكثير، فتجعل ما كثّرت من ذلك بمنزلة الدهر كلّه كما تقول: (أتاني أهل الدنيا، وعسى ألا يكون أتاك منهم إلا خمسة فاستكثرتهم). (١)

ويظهر من خلال تعليق السيرافي تجاوزه بعض عبارات سيبويه كقوله: (وأنت تعني ليل ليلتك)، حيث لم يوضح ما مقصود سيبويه بهذا التعيين؟ وقوله: (وتجري على الأصل)، حيث لم يُبيّن ما مراده بالأصل؟، ولا على أي شيء يُحمل (اللّيل) حين يكون مقصودًا به الليلة؟، أعلى جواب (كم)، أم على جواب (متى)؟ ولماذا؟

لقد تجاوز ذلك مكتفيًا في تعليقه بأنّ سيبويه يُجوّز في (الليل) -حملًا له على الدّهر وأخواته-النصبَ على الظرفية، والرفعَ على الاسمية حقيقةً أو تكثيرًا.

وربّما اكتفى السيرافي بذلك لِما ذكره قبل، كقوله مُعلّقًا على قول سيبويه: (وبعض ما يكون في (كم) لا يكون في (متى) نحو الدّهر واللّيل؛ لأن (كم) هو الأول، فجُعِل الآخِر تبعًا له، ولا يكون الدّهر واللّيل والنّهار إلا على العدّة جوابًا لكم).

يعني: أن الدّهر، واللّيل، والنّهار قد يكون جوابًا لـ(كم)؛ لِما فيه من التكثير، ولا يكون جوابًا لِـ(متى)؛ لأنه لا دلالة فيه على وقت بعينه.

وقوله: (لأنّ (كم) الأول).

يعني: لأنه دلالة على المقدار في الزمان وغيره، ويقع تحتها المنكور والمعروف؛ لوقوع التقدير عليهما، فجعل الآخِر وهو (متى) تبعًا له). (٢)

وبالنظر في تلك التعليقات يظهر أنّ السيرافي يحمل (اللّيل) مطلقًا على جواب (كم)؛ تنظيرًا له بالدّهر وأخواته؛ وذلك لإفادته بيان الكميّة

(١) شرح السيرافي للكتاب ٢/١١٣-١١٤.
(٢) السابق.

والتكثير حقيقة ومجازًا، لا على جواب (متى)؛ لانتفاء دلالته على وقت معين.

وكأنّ السّيرافي في ذلك قد تأثّر بشيخه ابن السّراج الذي حمَل (اللّيل) على جواب (كم) مطلقًا، فقال: (وأما قولهم: سار اللّيل والنّهار والدّهر والأبد، فهو وإن كان لفظه لفظ المعارف فهو في جواب (كم)، ولا يجوز أن يكون جواب (متى)؛ لأنه إنّما يراد به التّكثير، وليست بأوقات معلومة محدودة، فإذا قالوا: سِيرَ عليه اللّيلَ والنّهارَ، فكأنهم قالوا: سِيرَ عليه دهرًا طويلًا، وكذلك الأبد فإنما يُراد به التّكثير والعدد، وإلا فالكلام محال). (١)

ويبدو أنّ ذلك التأثير امتدّ من ابن السراج أيضًا إلى تلميذِه أبي علي الفارسي ، إلا أنه امتاز عنهما بأنه نصّ –صراحة– على أنّ (اللّيل) يحمل مطلقًا –معطوفًا كان أم غير معطوف– على جواب (كم)، فقال: (ألا تراهم استعملوا (اللّيل) في معنى التكثير، وأجرَوْه مُجرى الدّهر والأبد في قولهم: (سِيرَ عليه اللّيلَ والدّهرَ والأبد). (٢)

وقال: (فالكلمة كأنّها اسم الجنس؛ لتناولها الكثير والقليل، كما أنّ اللّيل لما كان كذلك وقع على الكثير منه أو القليل، فالكثير نحو قوله: **(وجعلنا اللّيل لباسًا)**، **(ومن رحمته جعل لكم اللّيل والنّهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله)**؛ ومن ثَمَّ جعله سيبويه في جواب كم، إذا قيل: سير عليه اللّيل والنّهار). (٣)

(١) الأصول ١/١٩١.

(٢) مختار التذكرة ص(٤٢١) .

(٣) الحجة ٢/٣١-٣٢. ويُنظر كذلك: المسائل الحلبيات ص (١٧٤) .

أمّا أبو الحسن الرُّمّاني والصفّار –وهما يمثّلان القسم الثالث–فقد كان لهما رأي مغاير في تفسير عبارة سيبويه، ووافقهما عليه جماعة من أشهر النحويين.

حيث ذهب الرُّمّاني في تحليله كلام سيبويه مذهبًا مغايرًا لشُرّاح الكتاب؛ إذ رأى فَرْقًا يستوجب التدبّر بين عبارتَيْ سيبويه في قوله: (سِيرَ عليه اللّيلَ والنّهارَ والدّهرَ والأبدَ) –معطوفة– وفي قوله: (سِيَر عليه الليل)، و(سِيرَ عليه الدهر)–مفردة– فأبصر أنّ في المعطوفة معنى ليس في المفردة، فقاده ذلك إلى حمل الأولى على جواب (كم)؛ لاشتمالها على أخوات الليل، (وهي: النّهار والدّهر والأبد)؛ فجعلها على أتم المبالغة عنده؛ لدلالتها على التكثير، والمعنى: كأنه سير عليه الدهر كلّه، وما كان كذلك فلا يقع إلا جوابًا لـ(كم)، ثم نظر فيها أخرى فقاده تدبّره إلى حمل الثانية على جواب (متى) لانفراد أخوات الليل عنها، فجعلها على المبالغة ولكن من دون إتمام لديه.

فقال أبو الحسن الرُّمّاني سائلاً: (وما حكم (سِيرَ عليه الليل)، و(سِيرَ عليه الدّهر)؟ ولم جاز أن يقع العمل في بعضه؟). [1] ثم أردف مُجيبًا: (وتقول: سِيرَ عليه اللّيلَ والنّهارّ والدّهرَ والأبدَ)، فلا يكون هذا إلا من جواب (كم)؛ لأنه على أتم المبالغة، فكأن قيل: (سير عليه الدهرّ كلّه). فإنْ قلتَ: (سير عليه الليلَ)، أو قلت: (سير عليه الدهر) احتمل أن يكون من جواب (متى)، وإنْ كان فيه مبالغة؛ لأنه ليس على أتم المبالغة كما يكون إذا عطف فقال: (الليل والنهار والدهر والأبد)؛ لأنه إنما عطف؛ ليكون على أتم المبالغة، فتدبّره فإنه موضع مشكل. وكلّ ذلك يجوز فيه الرفع؛ لاطّراد الاتّساع في الظّرف المتمكن). [2]

(١) شرح الرمّاني للكتاب ٤٩٣/١.
(٢) السابق ٤٩٥/١.

والعجيب أنّ الصفّارقد وافقَ الرُّمّاني -إمّا اطّلاعًا أو توارُدًا-فيما ذهب إليه من التفريق بين ما يحمل على جواب (كم)، وبين ما يحمل على جواب (متى)، ولكن من دون أن يتطرّق إلى الحديث عن أتم المبالغة من عدمها؛ مكتفيًا بالتفريق بين ما يقع جوابًا لـ (كم) وحده، وهو: (اللّيلُ والنّهارُ) إذا كانا معطوفين، وبين ما يقع جوابه مشتركًا بين (كم)، و(متى) وهو: (اللّيلُ) إذا أُرِيد به ليلُ ليلته؛ فإنه يجعله جوابًا لـ(كم) على إرادة التكثير مجازًا، إجراءً له على الأصل، ويجعله جوابًا لـ(متى) على إرادة التعيين حقيقةً ؛لأنه عموم أريد به الخصوص. فقال: (وقوله -يعني سيبويه- : (ولا يكون اللّيلُ ولا النّهارُ إلا على العدّة جوابًا لـ(كم). قلتُ: قد تقرر أنّ (متى) لا يكون جوابها إلا معلوم القدر، فلهذا لا يقع اللّيل والنّهار في جوابها أصلًا. ثم قال: (وتقول سير عليه الليل، تريد: ليلَ ليلتك): لمّا قدر أنّه يكون جوابًا لـ(متى)، وكان في ذلك الموضع يُراد به الدّهرُ كلّه، زعم هنا أنّه يجوز أن تقول: سيرَ عليه اللّيل، تريد: ليل ليلتك، فهذا عمومٌ يُراد بها الخصوص. وقوله: (وتجري على الأصل)، أي: ويجوز أن تجري على الأصل، كما تقول: سير عليه الدهر، لكنْ إذا جرى على الأصل فإنّما يُراد به التكثير، ولا يكون أبدًا على حقيقته، لكن هو على الأصل في أنه لا يُراد به ليلة واحدة، كما تقول: (أتاني أهل الدنيا وعسى ألا يكون أتاك إلا خمسة، واستكثرتهم فهذا نص من سيبويه على أنك إذا استكثرتَ القليل، فلك أن تأتي في ذلك الموضع بالاسم الذي يعم الجنس، خلافًا للشلوبين؛ حيث قال: لا يكون أتاني أهل الدنيا إلا إذا أتاك الجميع، لم تعبأ لقلته). (١)

وقد ذهب مذهبَ الرُّمّاني والصفّار -من غير شُرّاح الكتاب-الرضيُّ حيث قال: (قال سيبويه: الدّهر، واللّيل، والنّهار-مقرونة باللام-لا تصلح إلا جوابًا لـ(كم) (٢).

(١) شرح الصفّار للكتاب ٢٤٩/١.

(٢) نقل الرّضي كلام سيبويه بالمعنى. يُنظر الكتاب ٢١٨/١.

يعني: اللّيل معطوفًا عليه النّهار، كقوله تعالى: (يسبحون الليل والنهار)، أي: الدّهر، فأما إذا قلت: سِير عليه النهارَ، أو سِير عليه الليلَ، مشيرًا إلى نهار وليل معينين، فيقعان جوابًا لـ(متى)). (١)

وأمّا ابن مالك فقد سلك طريقًا مغايرًا لمن سبقه من النحويين–شُرّاحًا للكتاب كانوا أم غير شُرّاحٍ له– إذ ارتكز في حديثه عن مظروف جواب (كم) و(متى) ابتداءً، ثم قسّم جوابيهما من حيث استغراقهما للعمل إلى تعميم وتقسيط، –وهذا التقسيم مما انفرد به عن سائرهم– ثم عرّج على حكم (اللّيل وأخواته) –حال اقترانه بـ(أل) كالمحرّم– بأنّه يقع جوابًا لـ(كم)، و(متى) إذا قُصِد به التّعميم حقيقةً، أو قصد به غير التعميم مجازًا [يعني: التعيين]؛ وهو في هذا الوجه المجازيّ تحديدًا يوافق الرُّمّانيَّ والصّفّارَ والرضيَّ من وجه، ويخالفهم من وجه آخر، فأمّا وجه موافقته لهم فهو إيقاعه (اللّيلَ) جوابًا لـ(متى) إذا أُرِيد به غير التّعميم، وأما وجه مخالفته إيّاهم فهو إطلاقه ذلك الحكم على (اللّيل وأخواته) من دون تفريق منه بين معطوف وغيره، فقال: (ومظروف ما يصلح جواباً لـ (كم) واقع في جميعه تعميمًا أو تقسيطًا. وكذا ما يصلح جوابًا لـ(متى) إن كان اسم شهر غير مضاف إليه شهر. وكذا مظروف الأبد والدّهر واللّيل والنهار مقرونة بالألف واللام. وقد يُقصد التّكثير مبالغة، فيعامل المنقطع معاملة المتصل. وما سوى ما ذُكِر من جواب «متى» فجائز فيه التّعميم والتّبعيض إن صلح المظروف لهما) (٢)

ويقتضي كلام ابن مالك أنّ (اللّيل) إذا لم يقترن بـ(أل) كـ: (سرتُ ليلًا ونهارًا)؛ فإنّه لا يكون للتّعميم، وإلى ذلك ذهب ابن عقيل؛ حيث قال: (ولو قلت: سرتُ ليلاً ونهاراً لم يقتض التّعميم، وهو ظاهر). (٣) والحقيقة أنّ

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٥٨٨/٢. وقد أشار المحقق في الحاشية إلى مخالفة الرضي لمراد سيبويه.

(٢) شرح التسهيل ٢٠٤/٢–٢٠٥.

(٣) المساعد ٤٩٨/١.

(اللّيل وأخواته) إنّما يدلّ على التّعميم؛ ولا تأثير لاقتران (أل) به في خروجه عنه ولو اتّساعًا؛ لأنها للجنس؛ قال ابن السّرّاج: (فإذا قالوا: سِيرَ عليه اللّيلَ والنّهارَ، فكأنّهم قالوا: سِيرَ عليه دهرًا طويلًا) (١)

وقد تبع ابنَ مالك في جواز وقوع (اللّيل وأخواته) جوابًا لـ(متى) أبو حيّان، والمُرادي، والدّماميني، والسيوطي(٢).

إنّ الذي دفع الرُّمّاني ومَنْ سلَك مسلكه من النحاة في تفسير عبارة سيبويه السابقة بأنّ (اللّيل) يكون جوابًا لـ(متى) أمران:

الأول: تخصيص سيبويه (اللّيل) بالذِّكر من بين سائر أخواته.

الثاني: تعيينه (اللّيل) بقوله: (وأنت تعني ليل ليلتك).

فلمّا تدبّر الرُّمّاني تلك العبارة ورأى ما فيها من اختلافٍ عن سابقاتها؛ لاشتمالها على إفراد الليل من جهةٍ، وعلى تعيين ليلته وتوقيتها من جهة أخرى= حملَها على جواب متى؛ وكذلك فعل مع أخوات الليل حالَ إفرادِهنّ.

وكذلك فعل الصّفّار إلا أنه أضاف أنّ حمل اللّيل المعيّن على جواب (متى) إنما هو جارٍ على حقيقته عند إرادة التعيين؛ فإذا أريد به التكثير جرى على (كم) أصالةً واتساعًا(٣).

والمتأمِّل في عبارة سيبويه وما اكتنفها في أكثر من موضع من كتابه يجد أن الرُّمّاني والصّفّار قد خالفا مراد سيبويه منها فيما ذهبا إليه، وذلك لِما يلي:

أوّلًا: حملهما الليل على جواب (متى) يقتضي أن يكون الليل جمعًا لليلة أو مذكّر لها، وليس باسم لجنس لليالي، وخلاف ما نصّ عليه سيبويه نفسُه من قبل في قوله: (ويدلُّك على أنه لا يكون أن يُجعل العمل فيه في يومٍ

(١) الأصول ١/١٩١.

(٢) تُنظر مصنفاتهم مسلسلةً: التذييل والتكميل ٧/٢٨٦، وشرح التسهيل ص: (٤٨٣) ، وتعليق الفرائد ٨/١٤٥، وهمع الهوامع ١/

(٣) يُنظر ص: (٢٩) من هذا البحث.

دون الأيّام، وفي ساعة دون الساعات أنَّك لا تقول: لقيتُه الدهرَ والأبدَ، وأنت تريد يوماً منه، ولا لقيته الليلَ، وكذلك النَّهارُ، إلاّ أن تريد سير عليه الدهرَ أجمعَ والليلَ كلَّه، على التكثير) (١).

فهذا سيبويه قد أفرد اللّيل وحده في قوله: (ولا لقيتُه الليلَ، وأنت تريد لقاءه في ساعةٍ دون الساعات)؛ ومع ذلك لم يجعله جوابًا لـ(متى)؛ لأنه اسم جنس يعمُّ كلّ الليالي، لا يخصّ ليلة دون أخرى.

ثانيًا: أنّ الاستدلال بتخصيص اللّيل بالذّكر يُجوّز حمله على جواب (متى) استدلال أبطله سيبويه أيضًا في النص السابق؛ وذلك عندما جعل اللّيل مقترنًا مع أخواته في جواب (كم)، ثم لم يسلب ذلك الحكم عنه عند انفراده عنهنّ؛ فدلّ ذلك على أن حكم الليل وأخواته سواء لديه في حمله على جواب (كم) إفرادًا وعطفًا.

ثالثًا: أنّ تعيين اللّيل في ظاهر قوله: (وأنت تعني ليل ليلته) لا يعني خروج الليل من جواب(كم) المقتضي للكُليّة والعددية، ودخوله إلى جواب (متى) الدال على البعضية والوقتية؛ لأنّ هذا التعيين محمول على المبالغة والتكثير في جواب (كم) لا على الحقيقة، وقد ذكر ذلك سيبويه في نصه السابق بقوله: (إلا أن تريد سير عليه الدهر أجمع، والليل كلّه على التكثير). وكقوله –مُؤكِّدًا ذلك صراحة–في باب ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار: (فإن قلت: إذا كان الليلَ فائتني، لم يجز ذلك؛ لأنّ اللّيل لا يكون ظرفًا إلا أن تعني اللّيل كلّه على ما ذكرتُ لك من التكثير) (٢).

رابعًا: ذكر سيبويه أيضًا في باب ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار ما نصّه: (وكذلك: سير عليه ليلاً ونهارًا، إذا أردتَ ليلَ

(١) الكتاب ١/٢١٦-٢١٧.
(٢) الكتاب ١/٢٢٤.

ليلِتك، ونهارَ نهارِك؛ لأنَّه إنما يُجْرَى على قولك: سِيرَ عليه بَصَرًا، وسير عليه ظَلامًا) [١].

وفي هذا النص دليلٌ قاطع على أنّ اللّيل والنّهار اسما جنس لليالي والأيام؛ فلا يمكن أن يحملا على البعضية؛ فيكونَا جوابًا لـ(متى)؛ لأنّ البصر والظّلام لا يمكن تبعيضهما؛ فيكونَ السير في أحد البصرَيْن أو في أحد الظلاميْن؛ هذا مالا يكون أبدًا.

وعليه يُعلم -يقينًا-أنّ ما ذهب إليه الرُّمّاني والصّفّار من شُرّاح الكتاب، ومن وافقهما من النحاة غير الشُّرّاح كالرّضي، وابن مالك ومَنْ سلك مسلَكه من بعض شُرّاح التسهيل مخالفٌ لمقصود سيبويه من أنّ لفظ (الليل) -مفردًا كان أم معطوفًا، مقترنًا بـ(أل) أم غير مقترن بها-لا يكون واقعًا إلا في جواب (كم) دون جواب (متى) حقيقة واتساعًا، وكذلك أخوات اللّيل.

وبهذا يتبين أنّ مراد سيبويه من عبارته: (وتقول: سِيرَ عليه اللّيلُ، تعني ليلَ ليلتك، وتَجري على الأصل)، أي: أنك تُجرِي (اللَّيل) وإنْ أردتَ به التّعيين على جواب (كم) أيضًا تكثيرًا ومبالغة.

وقد وقفتُ على رأي منسوب إلى ابن طلحة [٢] في حاشية من حواشي الكتاب[٣] يؤيد ما ذهبت إليه، يقول فيه: (يعني أنّك وإن أردتَ ليل ليلتك خاصة فلا يكون مخرج كلامك إلا على: سير اللّيل كلّه يعني الجنس؛ لأنّ اللّيل-بهذا اللفظ اسم الجنس-كأنه الظلام كلّه. وليس يقع اسم الليل كلّه على ليلة دون ليلة. قال: ويجوز النصب وأنت تريد ليل ليلتك، ويخرج مخرج كلامك على الجنس كلّه، وهذا حكم اللّيل حيثما جرى ذكره. وقد بيّن هذا

(١) الكتاب ١/٢٢٦.

(٢) هو علي بن طلحة بن كردان النحوي أبو القاسم، صاحب أبي علي الفارسي، وعلي بن عيسى الرمّاني. قرأ عليهما كتاب سيبويه. والواسطيّون يفضّلونه على ابن جنّى والرّبعي، صنّف كتابًا كبيرًا في إعراب القرآن؛ ثم بدا له فيه فغسله قبل موته، مات سنة أربع وعشرين وأربعمئة. يُنظر: إنباه الرّواة ٢/٢٨٤، ومعجم الأدباء ٤/١٧٧٥.

(٣) الكتاب (مخطوط) ١ ل/٥٢.

سيبويه في باب مقدم الحاج، [١] حيث يقول: (وتقول: سير عليه ليلًا ونهارًا إذا أردتَ ليل ليلتك ونهار نهارك). [٢] قال سيبويه: (لأنّ اللّيل لا يكون ظرفًا إلا أن تريد اللّيل كلّه على ما ذكرت لك) [٣] . وقال: (على الأصل) [٤] ، أي: على جواب (كم) قبل أن يريد به ليل ليلته. فلا يخرجك وضعك له على ليلة أن يجري على (كم)، كما كان يجري قبل، كما لم يمنع الدّهر أن يكون على جواب (كم)، ولم يخرجه إلى جواب (متى)).

وفي الحاشية نفسها رأي منسوب لأبي علي الفارسي أيضًا يقول فيها: (فا: الليل أيضًا على هذا التأويل ينبغي أن لا يكون إلا في جواب (كم)؛ لأنّ المراد به التكثير، وإن كان قيل: ليل ليلته، كما كان المراد به التكثير والتعظيم لا أن يُقتصر به على ليلة بعينها). [٥]

وفي موضع آخر من الحاشية نفسها يقول أيضًا: (فا: والليل يُراد به العموم، كقولك: أهلك واللّيل، واللّيل أخفى للويل، فليس هو كليلة واللّيلة). [٦]

وفي مختار التذكرة نصٌّ مُشابه لِما نُسِب إلى أبي علي الفارسي في تلك الحاشية يقول فيه:

(واللّيلُ مختلفُ العلائق أليلُ

فإنّ (أليل) صفة (للّيل) وليس (اللّيل) على حد ليلةٍ، ولا هو مذكّره؛ ألا تراهم استعملوا (اللّيل) في معنى التكثير، وأجرَوه مجرى الدهر والأبد في قولهم: (سِيرَ عليه اللّيلَ والدّهرَ والأبدَ)، فتعلم بذلك أن (اللّيل) ليس على حدّ الليلة) [٧]

(١) يريد باب ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار.
(٢) الكتاب ١/٢٢٢.
(٣) السابق ١/٢٢٤-٢٢٥.
(٤) السابق ١/٢١٨.
(٥) الكتاب (مخطوط) ١ ل/٥٤.
(٦) السابق.
(٧) مختار التذكرة لابن جني ص(٤٢١) .

الخاتمة، وفيها أبرز النتائج

بعد الوقوف على الآراء السابقة ودراستها ومناقشتها فقد خلَص البحث إلى النتائج التالية:

أوّلاً: أنّ (الليل) عند سيبويه حيث جرى ذكره في كتابه فالمقصود به اسمُ الجنس مفردًا كان أم معطوفًا، ولذا فهولا يقع إلا جوابًا لـ(كم) عنده؛ لأنه محمول لديه على عدّة الليالي.

ثانيًا: أنّ مراد سيبويه من التعيين في قوله: (ليل ليلتك) ليس على حقيقته فيحملَ على جواب (متى)، بل هو محمول على جواب(كم) مبالغة، وكأنّ الليلة فيه قامت مقام الليل كلّه تكثيرًا واتساعًا.

ثالثًا: أنّ إجراء سيبويه اللّيلَ على معنى الظّلام، وإجراءه النّهارَ على معنى الضّياء دليل قاطع على أنهما اسما جنس للّيالي والأيام عنده، فلا يمكن تبعيضهما، أو تعيين شيء فيهما.

رابعًا: أنّ ما ذهب إليه ابن السّراج، والسّيرافي، والفارسي وابن طلحة من حمل الليل وأخواته على جواب (كم) مطلقًا حقيقة ومجازًا دون جواب (متى) هو عين مراد سيبويه في كتابه، وأمّا ما ذهب إليه الرُّمّاني، والصفّار، والرَّضي، وابن مالك ومن تبعه كأبي حيان، والدّماميني، والمُرادي، والسُّيوطي، فهو على خلاف ما أراده سيبويه، كما تدل نصوصه الأخرى عليه.

وختامًا.. إذا كان طرد الباب على وتيرة واحدة يُعدّ من أدلّة ترجيح الحكم النحوي؛ فإنّه في هذه المسألة يُرجّح رأي ابن السّراج، والسّيرافي، والفارسي، وابن طلحة في وقوع لفظ (اللّيل وأخواته) جوابًا لـ(كم) حقيقةً واتّساعًا؛ وذلك لاطراده في سائر مواضع وروده من كتاب سيبويه؛ لا على جواب (متى) مع استبعاده أصلًا..

هذا ما ظهر للباحث رجحانه..

والله تعالى أعلم وأجل.

ثبت المصادر والمراجع

أولًا: المخطوطات والرسائل العلمية:

١-مخطوط (كتاب سيبويه) مكتبة السليمانية-رئيس الكتاب-تركيا، برقم: (١٠٦٢).

٢-شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (رسالة دكتوراه) للباحث: محمد شيبة، عام: ١٤١٤ هـ -١٤١٥هـ، جامعة أم القرى، مكة.

٣-لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب، لسليمان بن بنين بن خلف (رسالة دكتوراه)، دراسة وتحقيق د: إنجا بنت إبراهيم اليماني، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.

ثانيًا: قائمة المطبوعات:

١-اختلاف الشُّرّاح في تفسير كلام سيبويه، وأثره في الدرس النحوي والتطبيقي. للدكتور: عبد العزيز بن إبراهيم الدباسي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

٢-ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د: رجب عثمان محمد، ومراجعة د: رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ -١٩٩٨ م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣-الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤-إعراب القرآن، لأبي جعفر النّحاس، تحقيق د: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٥-إنباه الرواة في أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق د: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

٦-الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي، دراسة وتحقيق د: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٧-الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق د: حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ -١٩٦٩م، (كلية الآداب -جامعة الرياض).
٨-البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٩-تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، لأبي الحجاج: يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بـ (الأعلم الشنتمري)، حققه وعلق عليه د: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى: ١٩٩٢م، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، دار الفكر، دمشق.
١٠-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د: حسن هنداوي الطبعة: الأولى، دار القلم - دمشق (من المجلد الأول حتى الخامس)، وباقي الأجزاء من مطبعة: دار كنوز إشبيليا، الرياض.
١١-تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق د: محمد بن عبد الرحمن المُفدّى، الطبعة الثانية،١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
١٢-التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق د: عوض القوزي (رحمه الله). مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١٣-الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٤١٩هـ-١٩٨٤م-١٩٩٩م.
١٤-الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق الشيخ: محمّد عليّ النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٧١هـ.

١٥-دراسة نحوية في علاقة المسائل الخلافية بكتاب سيبويه. للدكتور: عبد الكريم جواد الزبيدي، دار البيان العربي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣.

١٦-شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، تحقيق د: محمد علي سلطاني، الطبعة الأولى: ١٩٧٩م، دار المأمون للتراث، دمشق.

١٧-شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، تأليف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

١٨-شرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي)، تحقيق د: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان-المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٩-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (القسم الأول)، تحقيق د: حسن الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٠-شرح اللمع، لأبي الحسن الباقولي، حققه د: إبراهيم بن محمد أبو عباة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

٢١-شرح المسائل المشكلة في كتاب سيبويه، للدكتور: محمد كاظم البكّاء، بحث منشور في كلية الفقه، جامعة الكوفة.

٢٢-شرح تسهيل الفوائد، لأبي عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ -١٩٩٠م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

٢٣-شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر هارون القرطبي، تحقيق د: عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مطبعة حسان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٢٤-شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الطبعة: الأولى ٢٠٠٨ م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٢٥-العُدّة في إعراب العمدة، لابن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري، الدوحة (د.ت).
٢٦-كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢٧-ما فُهم على غير وجهه من كتاب سيبويه. للدكتور: صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
٢٨-مختار تذكرة أبي علي الفارسي، لابن جني، تحقيق د: حسين أحمد بو عباس، مركز الملك فيصل، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-٢٠١٠م.
٢٩-المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ، ١٩٨٠م-١٩٨٤م.
٣٠-المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د: حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٣١-معاني القرآن للأخفش، تحقيق د: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ -١٩٩٠ م
٣٢-معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق د: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٣٣-من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب. للدكتور: محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٣٤-النكت في تفسير كلام سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق د: زهير سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧هـ.
٣٥-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق د: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

عاشراً :
الإقتصاد